

Distr.: General
7 May 2018
Arabic
Original: English/French

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

خطوات للتشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط

تقرير مقدّم من كندا

١ - في دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين، انضمت كندا إلى توافق الآراء بشأن قرار الجمعية العامة ٢٤/٧٢ الذي دعت فيه الجمعية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وامتنعت كندا عن التصويت على القرار ٣٩/٧٢ المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي"، الذي أهابت فيه الجمعية، في جملة أمور، بالدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تعمل من أجل التنفيذ التام للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في عام ١٩٩٥. وتمشيا مع موقفها الثابت بشأن هذه المسألة، صوتت كندا أيضا ضد القرار ٦٧/٧٢، المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط".

٢ - وتلتزم كندا بالمضي قدما في تنفيذ نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، بما في ذلك عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولا تزال كندا تؤيد قيام الجهات الثلاث الداعية إلى تلك العملية بالتشاور على نطاق واسع مع جميع الأطراف المعنية من أجل الاتفاق على طرائق عقد مؤتمر ناجح تحضره دول المنطقة كافة بناء على ترتيبات يُتفق عليها بملء الإرادة. لإنشاء أي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أمر لا بد أن تتفاوض بشأنه دول المنطقة تحقيقا لمصلحتها، تدعمها في ذلك، عند الطلب، جهات فاعلة أخرى.

٣ - كما أن كندا لا تزال تدعو إلى انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم الانتشار وتقيدها بما وامتنالها لها تماما. وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أيدت كندا بقوة اتخاذ المؤتمرين العامين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ قرارا بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط. وتعرب كندا عن الأسف لعدم تمكنها من تأييد هذا القرار المتخذ سنويا في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧



إلى عام ٢٠١٧، نظرا إلى أن التغييرات التي عرضها القائمون بصياغته لم تأت نتيجة نهج توافقي، ولأن القرار لم يعالج الانتهاكات الخطيرة من قبل بعض الدول الأخرى في المنطقة للامتثال لشروط ضمانات معاهدة عدم الانتشار، على نحو ما حددته الوكالة الدولية وأبلغت به مجلس الأمن. وعملت كندا أيضا مع دول أخرى، في سياق المؤتمرات العامة المتتالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الحيلولة دون أن يكون للقرارات التي لا طائل من ورائها والتي تكمن وراءها دوافع سياسية تأثير سلبي في الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٤ - وتناشد كندا جميع دول المنطقة أن تعزز إسهامها في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين بإبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقاتها المتعلقة بالضمانات الشاملة التي تعتبرها كندا المعيار الحالي في مجال التحقق بمقتضى المادة الثالثة من المعاهدة. ونحن نحث دول المنطقة التي وقعت بروتوكولا إضافيا على التصديق عليه دون مزيد من التأخير.

٥ - وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد شاركت كندا خلال دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين في تقديم القرار ٧٢/٧٠، وكذلك قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، المتخذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وهي تواصل تشجيع جميع دول المنطقة، ولا سيما الدول المدرجة أسماؤها في المرفق ٢ للمعاهدة، على التصديق على المعاهدة كتدبير من تدابير بناء الثقة والأمن. كما أن كندا تقدم التمويل والدعم التقني لأعمال تشييد واختبار محطة لرصد النويدات المشعة في كازاخستان، والتصديق عليها رسميا كمرفق وطني متعاون لتعزيز قدرة نظام الرصد الدولي للمعاهدة على التحقق من الامتثال للمعاهدة.

٦ - ولا تزال كندا تؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها بين مجموعة الخمسة زائدا واحدا (١+٥) وجمهورية إيران الإسلامية. وفي حين لا تزال كندا تشعر بقلق بالغ إزاء الطموحات النووية لجمهورية إيران الإسلامية على المدى الطويل، نظرا لما لذلك البلد من تاريخ في الانتشار النووي، ونظرا لبرنامجها المستمر في مجال القذائف التسيارية، فإننا نعتقد أن خطة العمل الشاملة المشتركة يمكنها الحد بفعالية من برنامج إيران النووي، ما دامت خطة العمل تلك تُنفَّذ تنفيذا كاملا ويمكن التحقق منه. فمنذ عام ٢٠١٤، ساهمت كندا بما قيمته ١٢ مليون دولار لدعم الوكالة في التحقق من تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية للالتزامات المترتبة عليها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحن نعتقد أن من مصلحة المجتمع الدولي أن يتم التمسك بخطة العمل الشاملة المشتركة من أجل منع جمهورية إيران الإسلامية من اكتساب قدرات في مجال الأسلحة النووية. ويجب على جمهورية إيران الإسلامية أن تواصل التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات التي وافقت عليها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة من أجل اكتساب ثقة المجتمع الدولي في أن برنامجها النووي ذو طابع سلمي محض. فخطة العمل الشاملة المشتركة تُخضع جمهورية إيران الإسلامية إلى نظام تحقق دولي موسع يوفر للمجتمع الدولي قدرا كبيرا من التبصر بشأن البرنامج النووي لهذا البلد. وترحب كندا بتطبيق جمهورية إيران الإسلامية المؤقت للبروتوكول الإضافي لأحكام اتفاق الضمانات الخاص بها المبرم بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونحث جمهورية إيران الإسلامية على التعجيل بالتصديق على البروتوكول الإضافي كتدبير إضافي من تدابير بناء الثقة.

٧ - ولا تزال كندا تشعر بقلق بالغ إزاء الاستنتاجات التي تشير إلى احتمال وجود مواد ومرافق وأنشطة نووية غير معلن عنها في الجمهورية العربية السورية، وتوحي بوجود تعاون بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المجال النووي، في إخلال بمعاهدة عدم الانتشار. وقد أيدت

كندا تأييدا كاملا القرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة (GOV/2011/41) الذي طلب فيه المجلس إلى المدير العام للوكالة أن يبلغ مجلس الأمن بالتقييم الذي يفيد بوجود مفاعل نووي غير معلن عنه في دير الزور، وهو ما يشكل انتهاكا للالتزامات الجمهورية العربية السورية المتعلقة بالضمانات. وعلى الرغم من إدراك الوكالة للتحديات التي تطرحها الحالة الأمنية الراهنة في الجمهورية العربية السورية، فإنها ما برحت تفيد بعدم تقديم نظام الأسد ما يلزم من التعاون والمعلومات وإمكانيات الوصول لمعالجة المسائل التي لم يُبت فيها من حيث امتثال البلد. ونحن لا نزال نحث بالجمهورية العربية السورية أن تعالج على الفور مسألة عدم امتثالها وأن تفي بالتزامها "بالتعاون الكامل مع الوكالة لتسوية المسائل العالقة ذات الصلة بذلك". كما أننا ما فتئنا نحث الجمهورية العربية السورية على إنفاذ بروتوكول إضافي في أقرب وقت ممكن. فلن يتسنى للجمهورية العربية السورية أن تستعيد الثقة فيما يتعلق بنطاق برنامجها النووي وطبيعته إلا بالمبادرة إلى التعاون مع الوكالة بصورة تامة وشفافة. وإننا نلاحظ مع الأسف أن الجمهورية العربية السورية ستتولى الرئاسة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح، بالنظر إلى سجلها من الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي شنتها في تجاهل للقواعد الدولية والقانون الدولي.

٨ - وتواصل كندا دعوة سائر الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى أن تنضم إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وكتدبير من تدابير بناء الثقة قبل تحقيق هذه الغاية النهائية، دعت كندا أيضا تلك الدول نفسها إلى أن تفصل بين دورتي الوقود المدني والعسكري لديها، وإلى أن تخضع جميع أنشطتها النووية المدنية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه البيانات تتسق مع سياسات كندا وإجراءاتها التي تشمل سجل تصويت كندا على القرارات المتخذة في دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين والمشار إليها في الفقرة ١ من هذا التقرير.

٩ - وتقر كندا بتزايد اهتمام دول الشرق الأوسط الأطراف في المعاهدة بالطاقة النووية وترحب بما أعلنه عدد من تلك الدول من إطلاق مبادرات جديدة في هذا المجال. ونحن إذ نرحب بتلك المبادرات، ننبه إلى ضرورة اقتران جميع برامج الطاقة النووية بالتزامات راسخة بالعمل على كفالة عدم الانتشار النووي وعلى السلامة النووية والأمن النووي.

١٠ - وقد وفّت كندا بالتعهدات التي قطعتها في مؤتمر قمة الأمن النووي عن طريق تعزيز الأمن النووي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط. وحتى الآن، قدمت كندا تمويلا بلغ أكثر من ١٦ مليون دولار للأردن كي تعزز قدراتها في مجال الكشف عن المواد النووية لمكافحة الاتجار غير المشروع بها وتهريبها، وذلك بسبل منها تركيب معدات لرصد الإشعاع في النقاط الحدودية الرئيسية، وإنشاء مركز للتدريب على مكافحة تهريب المواد النووية. وكجزء من أكثر من ٤٠ مليون دولار قُدمت إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة، استُخدمت أموال كندية لإزالة المصادر المشعة المختومة المهملة من لبنان بطريقة آمنة ومأمونة، ولتعزيز الحماية المادية والأمن الإلكتروني للمرافق النووية في مصر.